

# الاتفاقات السياسية اليمنية بين عامي 1990-2020 دراسة تحليلية

المؤسسة العربية  
للدراسات الاستراتيجية  
**ARAP STRATEJİK**  
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

[www.asamcenter.com](http://www.asamcenter.com)  
[info@asamcenter.com](mailto:info@asamcenter.com)  
[asamerkezi@gmail.com](mailto:asamerkezi@gmail.com)

   @asamerkezi



# الاتفاقيات السياسية اليمنية بين عامي 1990-2020

دراسة تحليلية

د. عادل دشيلة

## ملخص الدراسة:

- تسلط الدراسة الضوء على بعض الاتفاقيات السياسية اليمنية بين عامي 1990-2020م، وتركز على الاتفاقيات التالية: اتفاقية الوحدة بين شمال الوطن وجنوبه 1990.
  - وثيقة العهد والاتفاق 1994 بين الرئيس السابق علي صالح ونائبه علي سالم البيض.
  - اتفاقية الدوحة بين الحكومة اليمنية وحركة التمرد الحوثية 2008.
  - المبادرة الخليجية التي تم التوقيع عليها برعاية إقليمية بين نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح وأحزاب المعارضة 2011.
  - مسودة مخرجات الحوار الوطني اليمني 2014.
  - اتفاق السلم والشراكة بين حركة التمرد الحوثية وحكومة الوفاق الوطني 2014.
  - واتفاقية ستوكهولم الموقعة بين الحكومة اليمنية الشرعية وقوى التمرد الحوثية عام 2018 برعاية الأمم المتحدة.
- كما تتناول الدراسة اتفاقية الرياض التي عقدت بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي نهاية العام 2019 برعاية سعودية، والسيناريوهات المتوقعة لتشكيل الحكومة بموجب هذه الاتفاقية. وتحاول الورقة أيضاً شرح وتحليل سبب فشل بعض هذه الاتفاقيات، وتوضيح العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى عدم تطبيقها.



## المقدمة:

هناك الكثير من الدول النامية التي مرّت بصراعات عسكرية وسياسية، وتوصلت في نهاية المطاف إلى اتفاقيات مصالحة وطنية، ولكن سرعان ما كانت تفشل الأطراف في تنفيذ ما وقعت عليه، ومن ثم تندلع الحرب من جديد، وهناك أمثلة حيّة كثيرة سواء في الصومال، ليبيا، السودان... إلخ، بل إن بعض الدول كانت مستقرة اقتصادياً نوعاً ما، وعندما تفجر الصراع فيها تحولت إلى دول فاشلة، على سبيل المثال، "في عام 1975 كان إجمالي دخل الفرد في ليبيا أكبر مما هو في مصر واندونيسيا أو الفلبين، فضلاً عن كونه ضعف ما كان في الهند" (ما كفيت. ص 185) (ترجمة محروس، زيدان). (1)

ولقد عانى هذا البلد الصغير من الحرب الأهلية التي لم تخلف وراءها إلا الدمار والخراب والفقر والمجاعة، حيث استمرت تلك الحرب العنيفة لمدة أربعة عشر عاماً، وأدى ذلك الصراع الدامي إلى مقتل 270 ألف وتشريد 320 ألف آخرين (المرجع السابق، ص 178)، في نهاية المطاف خرج تايلور من السلطة في 2003 بعد ضغط دولي وهرب إلى نيجيريا، ويومها حمّل مشكلات البلاد على التدخل الدولي، وقال عبارته التي هي أقرب لقادة الخرافات الدينية وأمراء الحروب: "لم يُنقذنا اليوم إلا أن المسيح قد مات، وأنا أريد أن أكون كبش الفداء، أنا القربان." (المرجع السابق، ص 179).

سردت قصة هذا البلد الصغير الواقع غرب إفريقيا كمدخل لهذه الورقة البحثية للتأكيد على أن الصراعات السياسية والعسكرية وعدم الالتزام بالاتفاقيات الموقعة لم ولن يؤدي إلا إلى سفك مزيد من الدماء وانهيار المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، وفي هذا الصدد يقول بن خلدون عبارته المشهورة: "الشعوب المقهورة تسوء أخلاقها." (2) كما أن عدم الالتزام بالاتفاقيات يعني انهيار النظام السياسي برؤيته، وانهيار الدولة يعني الدخول في حروب أهلية طويلة الأمد، في المقابل حينما تم تطبيق المصالحات الوطنية وفق مبدأ العدالة نلاحظ أن هذه البلدان نجحت في ترسيخ الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، كما حصل في تشيلي وجنوب إفريقيا.

شهد اليمن عدة صراعات سياسية وعسكرية سواءً في جنوبه أو شماله أو بين شطريه قبل تحقيق الوحدة، وحتى بعد قيام الجمهورية اليمنية في 22 من مايو 1990م، وكانت أغلب تلك الصراعات السياسية والعسكرية الدامية من أجل الوصول إلى السلطة، وبعضها الآخر هو الصراع القبلي مثل الثارات وغير ذلك، ولم يرَ اليمن الاستقرار منذ زمن طويل وإن كان هناك نوع من الاستقرار السياسي فهو مرحلي وليس بشكل دائم.

عقب كل موجة صراع مسلح كان هناك اتفاقيات سياسية، ولكن فشلت أغلب الاتفاقيات اليمنية السابقة وحتى المصالحات الوطنية، بل كانت تلك الاتفاقيات



مقدمة لموجات عنف لاحقة، والسبب في ذلك هو أن تلك الاتفاقيات لم تكن مبنية على أسس واضحة، ولم يكن هناك ضمانات قانونية تلزم جميع الأطراف بالتنفيذ الفوري، بل كانت اتفاقيات وفق أجندات الأطراف الموقعة على الاتفاق، مما يعني في حال شعر أحد الأطراف بأن الاتفاقية لا تتماشى مع طموحاته السياسية ومصالحه المادية قام بتفجير الصراع، وهناك أمثلة حيّة كثيرة تؤكد صحة هذه الفرضية - الحوثيون والانفصاليون مثلاً- كما أن تلك الاتفاقيات التي كانت تعقب كل موجة صراع - وخصوصاً الاتفاقيات التي كانت تتم بين الدولة وحركات التمرد المسلحة - كانت تتجاهل ضحايا الصراع، ولم يتم تعويض أسرهم، ولم تُطبق العدالة الانتقالية على مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم للمحاكمات العادلة، مما جعل قادة الجماعات المسلحة والتمرد يتجاهلون القانون ولا يكتراثون بحياة الناس، بل ما يزالون حتى اليوم يسعون لتنفيذ أهدافهم السياسية عبر السلاح، وهذا ألحق أضراراً كبيرة بالمواطن اليمني، حيث أدت الحرب إلى خروج الأطفال من المدارس، وانهيار النظام الصحي، وكثرة النزوح الداخلي، وتدمير السلم الأهلي، وظهور حركات عنف مسلحة جديدة، وانتشار العنف المجتمعي في كل مكان، ناهيك عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالاقتصاد اليمني وبمؤسسات الدولة بشكل عام.

يحتاج اليمنيون اليوم للاستقرار السياسي والأمني أكثر من أي وقت مضى، ولتحقيق هذا لا بد من دراسة ظاهرة الاتفاقيات السياسية وإيجاد الحلول المناسبة لها، حتى لا يتكرر سيناريو الصراعات بين أطراف العملية السياسية اليمنية، لأن الصراعات الماضية وحتى الصراع الدائر داخل الأراضي اليمنية يؤكد بأن اليمنيين يكررون نفس الأخطاء السابقة، ولهذا يجب ألا تكون الاتفاقيات السياسية على حساب العدالة.

من الواضح أيضاً - ومن خلال قراءة وتتبع تاريخ الاتفاقات التي كانت تتم عقب كل موجة صراع يمني- نجد أنّها كانت تتم برعاية إقليمية، ولم تكن سوى مقدمة للدخول في الصراع مرة أخرى، سنتطرق في هذه الورقة لأبرز تلك الاتفاقات التي تم ذكرها في الملخص أعلاه وهي كالتالي:

## **اتفاقية الوحدة اليمنية (22 مايو 1990):**

"الوحدة اليمنية حلم الشعب اليمني الشقيق الراسخ في استعادة وحدته المنشودة التي ناضل من أجل تحقيقها أمداً طويلاً ضد الاستعمار، وضد كل أشكال التفرقة والتمزق والهيمنة، وضحي من أجل هذا الهدف بخيرة أبنائه البررة." (الرئيس الشاذلي بن جديد)(3) الوحدة اليمنية هي صيرورة تاريخية بحكم العوامل الجغرافية، والتاريخية، والثقافية، واللغوية المتكاملة بين أبناء المناطق اليمنية من صعدة إلى المهرة، ولم تنشأ الجغرافيا السياسية في اليمن إلا بعد دخول الاحتلال البريطاني، وكان ذلك نتيجة للصراعات الدولية والتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة - بعد خروج الاحتلال من الوطن العربي- الذي أسس الجغرافيا السياسية في المنطقة



بُرمتها بما في ذلك اليمن، وكذلك يجب أن لا نغض الطرف عن التحولات اليمنية على كافة المستويات السياسية والاجتماعية، حيث كانت المناطق الشمالية تخضع بشكل عملي للنظام الملكي الإمامي، وبعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م تم تأسيس النظام الجمهوري في المناطق الشمالية، واستطاع التيار الجمهوري أن يمسك بزمام الأمور خلال حربه مع الملكيين، حتى تم التوصل إلى اتفاقية مصالحة مع ما تبقى من التيار الإمامي برعاية سعودية، في مطلع سبعينات القرن الماضي، كما أن التيار الجمهوري الذي كان مسيطراً على المناطق الشمالية استطاع تحييد بعض القوى الإقليمية والتصالح معها، وحتى مع الدول الغربية، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً وقد دخلت البلاد في صراعات سياسية ولم يستقر الوضع، بينما بروز التيار اليساري في جنوب اليمن وبدعم من السوفيت، وتصدره للمشهد السياسي بعد الاستقلال من الاحتلال البريطاني نهاية العام 1967م أدخل المناطق الجنوبية اليمنية في صراعات سياسية ومناطقية ومواجهات عسكرية دامية انتهت بمأساة 1986 التي راح ضحيتها الكثير من أبناء المناطق الجنوبية، ولهذا مرت الوحدة اليمنية بعدة مراحل من عامي 1968 حتى غداة تحقيقها سلمياً في 22 مايو 1990م، سنورد هنا ملخصاً لهذه المراحل:

بعد نشوب مواجهات محدودة بين شطري البلدين، اتفق الجانبان على محادثات القاهرة التي تمت في عام 1972 وكان من أهم نتائجها التفاهم على الاتفاق على قيام الوحدة، وعاصمة ورئاسة وسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، وكذلك على شكل نظام الحكم، (4) ثم جاء لقاء العاصمة الليبية طرابلس بين وفدي الشطرين، برئاسة القاضي الإيراني وسالم ربيع علي، وكان ذلك في 28 نوفمبر 1972، وتم إصدار بيان طرابلس الذي أكد على ضرورة تطبيق اتفاقية القاهرة، ومن ثم جاء لقاء الجزائر في 4 - سبتمبر 1973م وتم التأكيد على بيان طرابلس والقاهرة، بعد ذلك تم التوقيع على اتفاقية قعطبة فبراير 1977م بين الشطرين، ولكن لم تصمد تلك الاتفاقية بل أعقبها مواجهات مسلحة بين الشطرين في فبراير 1979م، وفي العام نفسه تم التوقيع على إعلان الكويت، والاتفاق على الخطوط الهامة للسياسة الخارجية لليمن الموحد، وفي أكتوبر من نفس العام جاء الاتفاق في صنعاء على ضرورة استكمال عمل اللجان، وفي إبريل 1980 تم التوقيع على اتفاقية عدن الاقتصادية بين الشطرين، وفي 1981 تم اللقاء في تعز لسرعة إنجاز اتفاق الوحدة اليمنية. (5)

تفجرت حرب 1986م في الشطر الجنوبي وتوقفت المفاوضات لفترة بسيطة، وأعقبها لقاءات في صنعاء وتعز، توجت بقمة عدن 30 نوفمبر 1989م، حيث تمت الموافقة على إقرار مشروع دستور دولة الوحدة، وإحالته إلى مجلس الشعب والشورى للموافقة عليه، ومن ثم إجراء الاستفتاء الشعبي، بعد ذلك تم إعلان قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م. (6)

من خلال سرد تاريخ مسار الوحدة اليمنية يتضح أنها مصير وقدر اليمنيين، ولكن



النخبة السياسية التي أدارت عملية الانتقال السياسي بعد قيام الوحدة فشلت في تثبيت النظام والقانون، نتيجة للخلافات السياسية بين أطراف العملية السياسية، ولا ننسى الصراع الأيديولوجي بين التيار اليساري القادم من وسط وجنوب اليمن، وكذلك التيار التقليدي والمدني المحافظ، الذي كان يمثل المناطق الشمالية، وأيضاً صراع "الطغمة والزمرة" في المناطق الجنوبية اليمنية، ومحاولة كل طرف تصفية الآخر، وما يزال هذا الصراع قائماً حتى اللحظة، كما أن انتشار ظاهرة الاغتيالات خلال المرحلة الانتقالية وعدم إدارة الملف العسكري بشكل مُنظم؛ بالإضافة إلى بعض العوامل الإقليمية التي لم تساعد في عملية التحول السياسي في اليمن بل شاركت في تأجيج الموقف؛ كل هذه العوامل أدت إلى تفجير الوضع عسكرياً، إلا أن بعض الأطراف العربية كانت تحاول تجنب اليمن ويلات الصراع، وقد نجحت الأردن في عقد اتفاقية العهد والاتفاق.

## وثيقة العهد والاتفاق (1994):

تم توقيع وثيقة العهد والاتفاق في عمّان بين الرئيس الراحل علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض برعاية ملك الأردن آنذاك الحسين بن طلال، "ووقعت بحضور شخصيات عربية رفيعة، [بداية العام 1994]، لتسوية الأزمة السياسية التي استمرت ستة أشهر بين [رئيس دولة الوحدة ونائبه] (7)، تم الاتفاق على تدابير أمنية وإصلاحات سياسية، والالتزام بالدستور الموقع عليه حتى يتم الاستفتاء على دستور جديد، ولكن لم تُطبق الاتفاقية، بل كانت مقدمة لتفجير الوضع عسكرياً في صيف 1994 بين حكومة دولة الوحدة والانفصاليين، حيث أعلن البيض انفصال جنوب اليمن عن شماله من طرف واحد.

كان هناك عدة عوامل أدت إلى عدم تطبيق اتفاقية العهد والاتفاق، منها عسكرية وسياسية، وكذلك إقليمية، حيث كان التوتر العسكري هو السائد، وانتشار ظاهرة الاغتيالات خلال المرحلة التي أعقبت الوحدة، بالإضافة إلى ذلك لم تكن علاقة اليمن بجيرانه على ما يرام، بسبب حرب الخليج، حيث تم تصنيف اليمن بأنه يقف إلى جانب صدام حسين، لذلك، وقفت بعض الأنظمة الإقليمية مع الانفصاليين، وحاولت حشد المجتمع الدولي لدعم الانفصاليين سياسياً، لكنها لم تنجح، وهكذا دعمت القوى الإقليمية الحركة الانفصالية وقدمت لها غطاءً سياسياً، وإعلامياً، وعسكرياً، وصعدت الموقف، وأوصلت القضية إلى مجلس الأمن الدولي " حيث عقد المجلس في 13 مايو [1994] أولى جلساته الرسمية المغلقة، لبحث الأزمة اليمنية، تلبية لطلب المملكة العربية السعودية وعمّان والبحرين ودولة الإمارات والكويت،" (8) إلا أن مجلس الأمن الدولي لم يستطع إيقاف نزيف الدم اليمني كما هي عاداته في أغلب القضايا العربية والقضية اليمنية بشكل خاص، بل تفجرت الحرب " واستمرت حتى يوليو/ تموز من العام نفسه، وخلفت ما بين سبعة إلى عشرة آلاف قتيل " (9) ، كانت قطر



هي الدولة الخليجية الوحيدة التي رفضت انفصال جنوب اليمن عن شماله، "فكل التصريحات القطرية خلال فترة الحرب كانت تؤكد دعمها للوحدة والحكومة الشرعية في صنعاء، كما أنّها كانت تتخذ مواقف مغايرة لمواقف دول الخليج الأخرى داخل مجلس التعاون فيما يتعلق باليمن." (10)

صحيح بأنه تم حسم الموقف عسكرياً في المناطق الجنوبية، ولكن نتيجة لعدم معالجة الوضع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً بعد الحرب بطريقة مدروسة، وعدم ترسيخ مبدأ سيادة القانون، والانتقال إلى نظام ديموقراطي حقيقي، وترسيخ مبدأ المواطنة المتساوية، والتوزيع العادل للسلطة والثروة بين أبناء البلد، فقد تفاقمت الأوضاع في الجنوب اليمني وظهرت كيانات تنادي بالانفصال كما هو حاصل اليوم.

### **اتفاقية الدوحة بين الحكومة اليمنية وحركة التمرد الحوثية (2008):**

كلما حاول اليمنيون لملمة الجراح سرعان ما تظهر جماعات مسلحة أخرى تنادي بالمظلومية وتستخدم العنف المسلح لتحقيق طموحاتها الأيديولوجية والسياسية، كما تفعل جماعة الحوثي المتمردة اليوم في المناطق الشمالية! عقدت الحكومة اليمنية عدة اتفاقيات مع هذه الحركة المتمردة بين عامي 2004-2010، كان من أبرز تلك الاتفاقات اتفاقية الدوحة التي تمت برعاية قطرية، حيث وقّعت الحكومة اليمنية وحركة التمرد الحوثية في فبراير 2008 في الدوحة على وثيقة تتضمن إجراءات لتطبيق اتفاق للمصالحة توصل إليه الجانبان، وقع عبد الكريم الإرياني المستشار السياسي للرئيس اليمني الاتفاق نيابة عن الحكومة اليمنية، ووقع صالح هبرة نيابة عن عبد الملك الحوثي وجماعته، (11) ولكن لم تصمد تلك الاتفاقية، بل أعقبها موجة صراع عسكري جديد بين الحكومة وحركة التمرد الحوثية، كما تم عقد عدة اتفاقيات بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين بوساطة محلية، ولكن لم تنجح تلك الاتفاقيات في وقف نزيف الدم، شعرت الحكومة اليمنية المركزية بأن سياسة الأرض المحروقة بحسب وصف المرصد السياسي لتحليل السياسات التابع لمعهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى غير مجدٍ، لذلك سارعت "لاتفاق وقف إطلاق النار في شباط/فبراير 2010م". (12) لكن، لم تؤد تلك الاتفاقيات إلى إنهاء الحرب بصورة كاملة، والعودة إلى العملية السلمية لحل الخلافات العالقة، بل كان السلاح هو الفيصل.

كما يجب الإشارة إلى أن الحكومة اليمنية لم تستطع القيام بواجباتها وكانت تعاني من الفساد والمحسوبية وعدم حل القضايا العالقة أولاً بأول، بل كان هناك الحراك الجنوبي الذي كان ينادي بضرورة إصلاح الأوضاع في بداية الأمر، وتطور لاحقاً وتبنى مشروع الانفصال، وإن لم يكن بطريقة مباشرة آنذاك.

كما أنه ونتيجة للانسداد السياسي الذي وصلت إليه أحزاب المعارضة مع حكومة الرئيس الراحل علي عبدالله صالح نهاية العام 2010 وقبله أيضاً، حيث قام الحزب الحاكم عبر كتله النيابية بتاريخ 11-12-2010م بالتصويت من طرف واحد على قانون



الانتخابات والاستفتاء، وهذا ما اعتبرته أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) انقلاباً مكشوفاً على اتفاق 23 فبراير 2009 (الظاهر، ص 24)، (13) بالنسبة لاتفاق 23 فبراير 2009 فقد كان بين السلطة والمعارضة "، وتم بموجبه تأجيل الانتخابات البرلمانية مدة عامين إلى أبريل 2011،" (14) كل ذلك أدى إلى انفجار الموقف شعبياً، حيث خرج اليمنيون غداة 11 فبراير 2011 في مظاهرات عارمة في أكثر من سبع عشرة محافظة، والكل نادى بضرورة إسقاط النظام القائم آنذاك، ورفعوا نفس شعارات شمال إفريقيا "الشعب يريد إسقاط النظام، "ارحل، ارحل" (هنية، ص 200). (16)

بعد تلك المظاهرات العارمة "أصبح نظام الرئيس اليمني الراحل علي عبدالله صالح ضعيفاً، ولم يستطع الوقوف ضد الجماهير المتعطشة للحرية والعدالة وسيادة القانون، حاول الرئيس علي عبدالله صالح أن يمسك العصا من الوسط، وأن يتحاور مع اللقاء المشترك (تكتل أحزاب المعارضة اليمنية) على أمل أن يفشل ثورة الربيع اليمني، وأن ينهي فترته الرئاسية، لكنه أخفق في ذلك" (دشيلة، ص 131)، (17) تدخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيادة المملكة العربية السعودية بعد ذلك، وتم فرض التسوية السياسية بين نظام الرئيس الراحل صالح وأحزاب المعارضة اليمنية، وعُرفت تلك التسوية لاحقاً "بالمبادرة الخليجية" وآلياتها التنفيذية المُزمنة.

## المبادرة الخليجية (2011):

أدت المظاهرات اليمنية في العام 2011 إلى إجبار الرئيس الراحل علي عبدالله صالح إلى التخلي عن السلطة، ولكن كان ذلك بموجب المبادرة الخليجية، التي تضمنت تشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة 50٪ للنظام اليمني السابق [بقيادة صالح] ، و50٪ للمعارضة، والهدف من تلك المبادرة تنظيم عملية الانتقال السياسي بعد ثورة الشباب اليمني في العام 2011 (18)، لكن فشلت المبادرة ولم تُنفذ، بل كانت عبارة عن مقدمة لخروج الوضع عن السيطرة، حيث سيطر الحوثيون على صعدة بشكل كامل، وتمددوا إلى مناطق قبائل بكيل وحاشد، وأسقطوا اللواء 310 بمركز محافظة عمران.

يقول الكاتب عارف أبو حاتم بأن: يوم الثامن من يوليو/تموز 2014 كان استثنائياً في تاريخ اليمن الحديث، حيث تم وضع حجر الأساس لمشروع هدم الدولة اليمنية، فقد كان السقوط المرور لمحافظة عمران، وفيها أكبر لواء عسكري في اليمن، عملاً مذهلاً، وله تداعيات كبيرة، حيث شعر الناس بأن يد عبد الملك تلوح في الأفق مؤذنة بافتتاح عصره المصبوغ بالدم والعنف والتجرد من كل قيمة أو مسؤولية، (19) بعد ذلك تقدم الحوثيون حتى وصلوا إلى العاصمة صنعاء، وأحكموا قبضتهم عليها بالقوة العسكرية، وكان ذلك بضوء أخضر إقليمي، وبمساعدة من النظام السابق الذي كان شريكاً في حكومة الوفاق الوطني، التي شكّلت بموجب المبادرة الخليجية.

نتيجة للخلافات السياسية العميقة بين النظام السابق والمعارضة؛ وكذلك التوجه





الإقليمي الذي لم يكن راضيًا عن التحول الديمقراطي في اليمن بعد الربيع اليمني، لأنه رأى أن ذلك التحول يشكل خطورة على النظم الإقليمية الملكية، بالإضافة إلى العراقيل التي وضعت أمام حكومة الوفاق الوطنية الانتقالية كي لا تنجح، لذلك تم إشغالها في أكثر من ملف، كما أن ضعف القيادة السياسية التي ما تزال تدير دفعة الحكم لعبت دورًا كبيرًا في إجهاد العملية الانتقالية من خلال حوارها غير المجدي مع الحركة الحوثية المتمردة، كما أن العامل الدولي كان حاضرًا خلال المرحلة الانتقالية، وقد لعب دورًا سلبياً، حيث كان يمارس المجتمع الدولي الضغط على الحكومة اليمنية بضرورة إشراك الحركة الحوثية في العملية السياسية قبل أن تتخلى عن السلاح، كل العوامل السابقة مهدت الطريق للحركة الحوثية حتى وصلت إلى العاصمة اليمنية صنعاء.

أيضاً فإن من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إفشال المبادرة الخليجية هو أن المبادرة منحت الرئيس الراحل علي صالح ومعاونيه حصانة دبلوماسية من أي ملاحقة قانونية، ولم تشترط على صالح أن يتخلى عن السياسة، ولو لفترة مؤقتة، مما جعل الرجل يتحرك بكل أريحية، ويحيك العلاقات السياسية مع الجماعات المسلحة كالحركة الحوثية، وحتى مع القبائل، كما أن المبادرة أغفلت مبدأ العدالة الانتقالية، وتغاضت عن الانتهاكات التي ارتكبت بحق شباب 11 فبراير، كل تلك الأسباب أدت إلى إجهاد المبادرة الخليجية.

## وثيقة الحوار الوطني الشامل (2014):

عقد اليمنيون مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي استمر لعشرة أشهر، من آذار 2013 إلى كانون الأول 2014، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتوصلوا لوثيقة الحوار الوطني التي وقّعت جميع الأطراف عليها، إلا أن الحوثيين انسحبوا من الجلسة الختامية للمؤتمر (الغانمي، ص 189). (20) واستخدموا السلاح لتمير مشاريعهم السياسية والأيدولوجية.

لقد مثلت وثيقة الحوار الوطني حلاً عادلاً لجميع المشاكل السياسية والاجتماعية وغيرها، وعالجت الأزمات التي مر بها اليمن خلال الفترات الماضية، وأنصفت القضية الجنوبية، ومشكلة صعدة، ووضعت المدامك النظرية الأساسية للعدالة، والمصالحة الوطنية، والحكم الرشيد، وبناء المؤسسات الأمنية والعسكرية على أسس وطنية، وكذلك الحقوق والحريات، والتنمية الشاملة والمستدامة، ناهيك عن مسودة الدستور التي كان سيتم طرحها للاستفتاء عليها من قبل الشعب بطريقة مباشرة، كما وضعت الأسس العملية لتثبيت دعائم الدولة المدنية، ووزعت الثروة والسلطة بطريقة مقبولة، بحيث لا يتكرر احتكار السلطة في منطقة جغرافية محددة، ولكن كالعادة؛ التفتت بعض الأطراف التقليدية للإمامة وجزء من النظام السابق على مخرجات الحوار الوطني؛ لأنها رأت أن ذلك التحول السياسي لا يصب في صالحها، لذلك قررت



إفشال العملية الانتقالية بزمتها، وهو ما حدث، حيث انقلب الحوثيون على السلطة وأسقطوا البلاد بالقوة العسكرية نهاية العام 2014م.

اجهضت القوى التقليدية ممثلة بالحركة الحوثية وحليفها السابق علي صالح مخرجات الحوار الوطني، لأنهم أدركوا أن تمرير مشروع الدولة الاتحادية لا يصب في صالح النظام المركزي الذي يريدونه، كما أن مخرجات الحوار ستضعف مراكز القوى التقليدية في المستقبل لو تم تنفيذها، وستصبح الثروة والسلطة بيد الشعب بطريقة أفضل من النظام المركزي، لذلك قررت هذه القوى الانقراض على المرحلة الانتقالية، وهو ما تم، كما أن المرحلة التي مر بها اليمن خلال الحوار الوطني كانت انتقالية، وفي ظل تدهور مؤسسات الدولة، ووضع إقتصادي حرج، وظهور المليشيات في المناطق الشمالية بطريقة سريعة، وعدم مشاركة بعض القوى الانفصالية في الحوار الوطني، وكذلك إدارة المبعوث الدولي آنذاك للملف اليمني بطريقة غير سليمة، لذلك لم تستطع الدولة تمرير مشروع مخرجات الحوار الوطني، لأنها كانت حكومة محاصصة حزبية، لكن مما لا شك فيه " فإن أي تسوية سياسية قادمة تعمل على إنهاء الحرب وتجاوز آثارها، فإنها بالضرورة ستفضي إلى الاتجاه نحو الدولة الاتحادية" (المقطري، ص 47). (21)

## اتفاق السلم والشراكة (سبتمبر 2014):

قبل التوقيع على اتفاق السلم والشراكة كانت الدولة اليمنية تخوض حوارات سياسية مباشرة مع الحركة الحوثية، ولكن في المقابل كانت الحركة تتمدد عسكرياً في مناطق شمال صنعاء، حتى وصلت إلى العاصمة، وتم عقد اتفاق السلم والشراكة في 21 أيلول / سبتمبر 2014 بين المكونات السياسية اليمنية والحركة الحوثية، "وينص الاتفاق على أن يجري الرئيس مشاورات تفضي إلى تشكيل "حكومة كفاءات" في غضون شهر، ويتم تعيين مستشارين سياسيين للرئيس من الحوثيين،" (22) كما نص الاتفاق على مشاركة جميع المكونات في التحضيرات للسجل الانتخابي الجديد والاستفتاء على الدستور بناء على السجل الجديد، وأن تلتزم الأطراف بحل أي خلافات حول هذا الاتفاق عبر الحوار المباشر في إطار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وأيضاً تم التوقيع على الملفات العسكرية والأمنية، وتمكين الدولة من ممارسة سلطاتها. (23)

كان الاتفاق برعاية المبعوث الدولي إلى اليمن آنذاك - جمال بن عمر، وبمساعدة من سلطنة عُمان، وبترحيب إقليمي ودولي واسع، وتم تنفيذ الشق السياسي من الاتفاق، ورفضت الحركة الحوثية تنفيذ الشق الأمني والعسكري - بل استولت على مؤسسات الدولة في صنعاء بالقوة، "ووضعت الرئيس هادي تحت الإقامة الجبرية" (24)، وأصدرت إعلاناً دستورياً "تضمن حل البرلمان، وتشكيل مجلس وطني انتقالي، ومجلس رئاسي من خمسة أعضاء، وذلك لتنظيم الفترة الانتقالية التي حددتها



اللجنة التابعة للحوثيين بعامين عقب انقلابهم على السلطة" (25).

بعد الإعلان الدستوري الحوثي دخل اليمن في مرحلة جديدة عنوانها العنف، والتهجير، والاقتيال الداخلي، والتدخل الإقليمي! حيث سيطر الحوثيون على عدن وبعض المحافظات الأخرى، وعندما تمّكن الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي من الخروج من صنعاء وتوجه إلى عدن وأعلنها عاصمة مؤقتة للبلاد (26) طارده الحوثيون بالطيران الحربي، فطلب الرئيس هادي المساعدة العسكرية من الحكومة السعودية، وهو ما حصل عشية 26 مارس 2015 حيث قامت الأخيرة بتشكيل التحالف العربي لدعم الشرعية، وأطلقت عاصفة الحزم، وكان الهدف منها بحسب الإعلان السعودي هو دعم شرعية الرئيس هادي، ومما جاء في بيان العاصفة "قررت دولنا الاستجابة لطلب فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية لحماية اليمن وشعبه العزيز من عدوان الميليشيات الحوثية، التي كانت ولا تزال أداة في يد قوى خارجية لم تكف عن العبث بأمن واستقرار اليمن الشقيق" (27)، لم يرَ اليمنيون من تلك العاصفة سوى دمار مؤسسات دولتهم، وبنية بلادهم التحتية الضعيفة أصلاً، ولم يتحقق عودة الشرعية، بل تم دعم تمرد مسلح آخر ضد السلطة الشرعية في جنوب البلاد، بقيادة المجلس الانتقالي وبدعم مباشر من دولة الإمارات، وتم الاستيلاء على أرخبيل سقطرى، وطرد الحكومة من العاصمة المؤقتة عدن، وتعطيل بعض الموانئ اليمنية.

وهكذا يتضح أن سبب فشل هذا الاتفاق هو في تفكير النخبة السياسية التي لم تتعلم من أخطاء الماضي، حيث قبلت بالحوار مع حركة عنف دينية مسلحة وما يزال بيدها السلاح، كما أن بعض هذه القوى لم تطّلع حتى على مسودة الاتفاق إلى قبيل التوقيع عليها بدقائق، بحسب مركز كارينجي، حيث أن بن عمر كان يتفاوض على هذه الاتفاقية لأيام عدة مع قائد المتمردين عبد الملك الحوثي، من دون أن يُطلع أحداً على تفاصيل الاتفاقية، كما أن بن عمر عملياً كان يعترف بالأمر الواقع الذي فرضه الحوثيون" (28).

كان بن عمر يمثل المجتمع الدولي، ولذلك مواقفه تجاه الصراع في اليمن هي المعبرة عن الموقف الدولي، لم تدرك القوى السياسية اليمنية خطورة المشهد إلا بعد فوات الأوان.

من خلال تتبع تاريخ المجتمع الدولي ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة نجد أن هذه المنظمة لم تنجح إلا في بعض الملفات الدولية مثل الملف الإيراني- العراقي نهاية ثمانينات القرن الماضي، أمّا في اليمن فلم تنجح مطلقاً، وأغلب الأطراف الدولية تنظر لليمن من منظور أمني فقط، ويهمها مصالحها في المقام الأول، ولا يهمها الديمقراطية ولا حقوق الإنسان كما تتغنى بذلك، لقد توقعت القوى السياسية اليمنية أن المجتمع الدولي سيساعدها للخروج من الأزمة، ولكن الذي حدث هو العكس، كما أن



بعض القوى السياسية كانت تستخدم حركة العنف الحوثية من أجل تصفية حساباتها مع قوى سياسية أخرى، حيث تحالف الرئيس الراحل صالح مع الحركة الحوثية ضد شركائه في العملية السياسية، ولكنه في الأخير اكتوى بنار الجماعة التي تحالف معها، ودفع حياته ثمناً لتلك المواقف السياسية الخاطئة، يتضح مما سبق أن القوى السياسية الوطنية التي كانت تدير المرحلة الانتقالية لم تدرك التحولات الإقليمية والدولية، مما جعلها غير قادرة على التصرف بحنكة سياسية لدفع الخطر عن البلاد.

## اتفاقية ستوكهولم (ديسمبر 2018):

اتفاقية ستوكهولم هي اتفاقية طوعية بين الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وحركة التمرد الحوثية، تم التوصل إليها في ستوكهولم في السويد في 13 ديسمبر عام 2018، وتتكون الاتفاقية من ثلاثة محاور رئيسية:

- إتفاق حول مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.
- آلية تنفيذية حول تفعيل إتفاقية تبادل المحتجزين.
- إعلان تفاهات حول تعز (29)

تعتبر هذه الاتفاقية التي صُنعت على عجل واحدة من أسوأ الاتفاقيات خلال الحرب الدائرة بين الدولة اليمنية وحركة التمرد الحوثية، كما أنّها كشفت مدى قدرة الإقليم والمجتمع الدولي أيضاً على التدخل في التسويات السياسية اليمنية وفق مصالحهم الخاصة ولو كان ذلك على حساب اليمن وشعبه، وقد فشلت هذه الاتفاقية لعدة أسباب:

**أولاً:** عدم وضوح بنود الاتفاقية أدى إلى تفسير الأطراف لهذه البنود كل بحسب وجهة نظره.

**ثانياً:** تمت الاتفاقية وفق رغبات القوى الإقليمية والدولية، وليس وفق أجندات وطنية يمنية، مما أدى إلى فشلها.

**ثالثاً:** كان هدف الحركة الحوثية من الإتفاق وقف العمليات العسكرية الحكومية التي كانت تطرق أبواب الحديدة وقد نجحت في ذلك.

إضافة إلى ذلك، كشفت اتفاقية ستوكهولم بأن المنظمة الدولية تستطيع إدارة الأزمة ولكن لا تستطيع تقديم الحلول العملية.

تاريخ الوساطات الدولية في العراق وسوريا وبلدان أخرى أثبت فشل المنظمة الأممية وعدم قدرتها على حل النزاعات، على سبيل المثال في العراق كان يقول محمد البرادعي خلال عمله كمبعوث دولي إلى هذا البلد العربي الذي مزقته الطائفية "لم نجد شيئاً حتى الآن"، "نحتاج إلى مزيد من الوقت"، وذلك بعد كل جولة



تفتيش في العراق (العجمي، ص 5) (30) حتى دخلت القوات الأمريكية إلى بغداد وتم تنصيب بول بريمر الأمريكي حاكمًا فعليًا على العراق، كما أن الأخضر الإبراهيمي- المبعوث الأممي إلى سوريا فشل في كشف الحقيقة مما حصل في سوريا حينما كانت تسقط البراميل المتفجرة على الأبرياء داخل الأراضي السورية، ولم يتحرك، بل كان يصدر التصريحات السطحية التي زادت الطين بلة، أمّا المبعوث الدولي إلى اليمن - جمال بن عمر- فكان يستخدم مقاربات سطحية وحوارات سياسية، وكانت زيارته للقوى السياسية اليمنية تشبه ولأثم العزائم الشعبية، وحينما وصل الحوثيون إلى العاصمة صنعاء، وبعد أن أكتملت اللعبة، قال بن عمر أصبح "اليمن في مهب الريح" (المرجع السابق، ص 5)، أمّا المبعوث الذي تلى بن عمر وهو ولد الشيخ أحمد الذي فشل في تنفيذ مهمته كمن سبقه، إلا أنه أفصح عن الحقيقة في نهاية المطاف قبل أن يغادر منصبه حينما قال: "إن دول مجلس التعاون كانت تحاول خلال حوار الكويت بين الدولة اليمنية والمليشيات الحوثية أن تضغط أكثر على الأطراف، لكن ما حصل كان واضحاً، وهو أن الحوثيين ليسوا مستعدين للتنازل ولا يمكن أن يكون هناك حل إذا ما أراد الحوثيون التمسك بسلاحهم، أو أن تكون لهم قوة عسكرية خارج إطار الدولة" (31)، ثم جاء المبعوث الأممي الحالي مارتن جريفيث الذي لم يرَ منه أبناء اليمن سوى التصريحات التي تعبر عن حزنه وأسفه، أمّا كشف الحقيقة وتحميل الطرف المعرقل للسلام فلم يفصح عنه حتى هذه اللحظة.

مما سبق، يتضح أن المنظمة الدولية لا يعوّل عليها ولا على قراراتها؛ ما لم يركز اليمنيون على بلادهم قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة.

اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي... إلى أين؟

قبل التوصل إلى اتفاقية الرياض خاض المجلس الانتقالي جولات صراع عسكرية وبدعم مباشر من الإمارات ضد الحكومة اليمنية المُعترف بها دولياً، حيث سيطر على مقر الحكومة اليمنية، وطوق قصر المعاشيق الرئاسي بعدن غداة 30 يناير 2018م (32) ، وفي 20 آب/أغسطس 2019 سيطر على عدن بشكل كامل، واحتل المباني الرسمية فيها والمعسكرات. (33)

هذه الانتصارات العسكرية للانتقالي فتحت شهيته للاستيلاء على المناطق الشرقية اليمنية، حيث حاول الاستيلاء على "عتق" - مركز محافظة شبوة- بالقوة العسكرية، ورفض حتى الحوار مع السلطة المحلية في المحافظة، ولكنه تلقى رداً حاسماً من السلطة المحلية والقبائل في المحافظة، وخرج منها بالقوة العسكرية.

هذه الانتصارات الميدانية للدولة اليمنية جعلت الانتقالي يجنح للحوار مع السلطة الشرعية، وهو ما تم برعاية سعودية، حيث تم التوقيع على اتفاقية الرياض بين المجلس الانتقالي الجنوبي (حركة انفصالية) والحكومة اليمنية المُعترف بها دولياً، في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ، وتم الاتفاق على ترتيبات سياسية



## وعسكرية وأمنية.

ينص الاتفاق "على أن يعين الرئيس هادي خلال ثلاثين يومًا بعد الاتفاق مباشرة حكومة تكنوقراطية جديدة تضم ما يصل إلى 24 وزيراً، ويجب أن يكون نصفهم من الجنوب" (34).

بدلاً من تنفيذ الاتفاق لاحظنا التصعيد العسكري في أكثر من منطقة، بل قام المجلس الانتقالي بإعلان ما يُسمى "بالإدارة الذاتية" لجنوب اليمن في 25 أبريل الماضي 2020، وقد جاء بيان الإدارة الذاتية في سياقات متعددة، بعضها يتعلق بالتأريخ الطويل للصراع المناطقي في اليمن بين الشمال والجنوب وداخل الجنوب ذاته، واستفادت الإمارات منه في تشكيل قوى موالية، والبعض يتعلق بالتنافس السعودي-الإماراتي داخل التحالف العربي" (35).

كما أن دلالات هذا الإعلان كانت تشير إلى أن المجلس الانتقالي غير مقتنع بالشراكة السياسية في إطار الدولة اليمنية الوطنية الاتحادية، بل يريد الانفصال؛ إلا أن الظروف الإقليمية والوضع الدولي ليست في صالحه، ولذلك قام بإعلان الإدارة الذاتية لجس نبض المجتمع الإقليمي والدولي، وكمقدمة لخطوات عملية إنفاذية في المستقبل، ولكن لم يتلق إشارات إيجابية من المجتمع الدولي وحتى الإقليمي، بل تم رفض تلك الخطوات التي أقدم عليها، حيث رفض مجلس الأمن إعلان الانتقالي إدارة ذاتية للجنوب (36)، ورفضت "الجامعة العربية إعلان الانتقالي حكماً ذاتياً على جنوبي اليمن" (37).

هذه المواقف الدولية والإقليمية الواضحة جعلت الانتقالي وداعميه الإقليميين يتخبطون في مواقفهم السياسية، لم يكتف الانتقالي بإعلان الإدارة الذاتية بل قام بالاستيلاء على ما يقارب 80 مليار ريال يمني، حيث "اتهم البنك المركزي بعدن قوة تابعة لما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي بالاستيلاء على حاوياته التي كانت في طريقها من الميناء إلى المقر الرئيسي للبنك" (38)، كما تم السيطرة من قبل الانفصاليين على أرخبيل سقطرى الاستراتيجي الواقع في المحيط الهندي، في ظل تواجد قوات الواجب السعودية، "حيث اتهم محافظ سقطرى السعودية - قائدة التحالف العربي- بأنها سهلت لـ"مليشيا" المجلس الانتقالي الجنوبي - المدعوم من الإمارات- السيطرة على [الأرخبيل]" (39).

هذا السيناريو يضع عدة علامات استفهام حول مستقبل الأرخبيل، وما الذي يُراد له، خصوصاً وأن الحكومة اليمنية تمر بمرحلة ضعف وحروب مع عدة جماعات متمردة، وعلى رأس هذه الجماعات الانفصاليين في الجنوب، وحركة التمرد الحوثية في الشمال، ناهيك عن التنظيمات المتشددة مثل تنظيم القاعدة، كما أن السواحل اليمنية خارج سيطرة الجمهورية اليمنية.



نشر موقع العربي الجديد مؤخرًا تقريراً أكد فيه " تحوّل الساحل الغربي في اليمن الممتد من منطقة ذباب المطلة على مضيق باب المندب - ويضمّ منطقة المخاء في تعز، وأيضاً محافظة الحديدة، وميناء ميدي في محافظة حجة أقصى الغرب- إلى معقل إقليمي تستوطن فيه مخابرات عربية ودولية من جنسيات مختلفة" (40).

مر أكثر من عام على اتفاقية الرياض والأوضاع تسير من سيء إلى أسوأ، ولم يتم تنفيذ ما يتعلق بالجانب الأمني والعسكري، إلا أنه تم البدء في تفعيل بعض بنود الاتفاق، مثل تعيين محافظ ومدير أمن لمحافظة عدن، وأعلن عن تشكيل حكومة كفاءات، وتُعد هذه الآلية بمثابة محاولة لإنقاذ اتفاق الرياض، بعد تعثر تنفيذ بنوده السياسية والعسكرية والاقتصادية طيلة الأشهر الماضية (41).

بناءً على ما سبق، هل سينجح النظام السعودي في تنفيذ اتفاق الرياض بعد مرور أكثر من عام؟ من الواضح أن السعودية تواجه أزمة مالية، ومشاكل داخلية كثيرة، بالإضافة إلى الضغوطات الدولية التي تُمارس عليها بضرورة إنهاء الصراع في اليمن، وربما يخرج الملف عن سيطرتها، لذلك تحاول الخروج من المستنقع اليمني، لكن لا تستطيع الخروج على الأقل في الوقت الراهن لحسابات خاصة بها في المهرة والمنطقة الشرقية اليمنية بشكل عام، ولكنها تريد تنفيذ اتفاق الرياض ولو شكلياً بأي وسيلة، كي تحافظ على سمعتها الخارجية، ومصالحها، وأمنها القومي في نفس الوقت.

إعلامياً، تقول السعودية بأن الهدف من تنفيذ اتفاق الرياض هو من أجل تثبيت الأمن والاستقرار في المناطق المحررة، وتوحيد الأطراف المناوئة للمشروع الإيراني المتمثل بجماعة الحوثيين، ومن ثم جمع كل الأطراف اليمنية لاحقاً تحت رعاية الأمم المتحدة لتحديد مستقبل اليمن، لكن الأحداث الجارية في الساحة اليمنية تؤكد عكس ذلك تمامًا.

## السيناريوهات المتوقعة لمستقبل اتفاق الرياض:

**السيناريو الأول:** أن تعمل الحكومة التي أعلن عن تشكيلها مؤخرًا بموجب اتفاق الرياض وفق دستور الجمهورية اليمنية، وتوحيد الجبهة الداخلية لمواجهة الحوثيين، وإرغامهم على التخلي عن السلاح، وإنهاء الانقلاب بأي وسيلة، ومن ثم الانتقال إلى عملية سياسية شاملة ومرحلة انتقالية.

عوامل نجاح هذا السيناريو تعتمد على تنفيذ الشق العسكري والأمني، وعودة الرئاسة اليمنية ومجلسي النواب والشورى والحكومة إلى العاصمة المؤقتة عدن، وتأمين المدينة بشكل كامل للعمل، وكذلك تفعيل المؤسسات الخدمية، والتنفيذية، والقضائية، ومؤسسات الدولة الأخرى بشكل عام، وفي هذه الحالة سيؤدي ذلك إلى تثبيت الأمن والاستقرار، وسيصب في صالح المواطن والدولة اليمنية والمجلس



الانتقالي أيضًا، لأنه أصبح طرفًا أساسيًا في الحكومة. وكذلك عوامل نجاح هذا السيناريو تعتمد على القوى الإقليمية المتدخلة في الصراع، وإجبار الانتقالي على تنفيذ الجوانب العسكرية والأمنية.

**السيناريو الثاني:** تنفيذ الشق السياسي دون الأمني والعسكري؛ وهذا يعني تكرار تجربة اتفاقية السلم والشراكة التي وقعت بين القوى السياسية اليمنية وحركة التمرد المسلحة الحوثية في العام 2014، حيث تم تطبيق الجوانب السياسية ولم تلتزم الحركة الحوثية بالملحق الأمني والعسكري، مما أدى إلى الانقلاب على الدولة من قبل الحركة، وإدخال البلاد في الحرب المدمرة، التي ما تزال رحاها تدور حتى اليوم.

تطبيق هذا السيناريو يصب في صالح الحركة الانفصالية ممثلة بالمجلس الانتقالي، لأن المجلس الانتقالي سيستخدم مؤسسات الدولة لصالحه، وإذا لم يُسمح له بذلك فربما يستخدم القوة العسكرية؛ لأن بيده السلاح والمليشيات ودعم إقليمي إماراتي واضح ومستمر، وهذا ما لن تقبل به الحكومة، ومن ثم لا يُستبعد أن يتفجر الوضع عسكرياً من جديد، وفي هذه الحالة قد يتهور الانتقالي ويكرر نفس أخطاء علي البيض من خلال إعلان الانفصال من طرف واحد، خاصة إذا شعر أن عمل الحكومة لا يتماشى مع طموحاته السياسية، وفي حال قام الانتقالي بذلك فسيدخل البلد في حروب مناطقية مدمرة، لكن لن يقوم بهذه الخطوة ما لم يكن لديه الضوء الأخضر من الإقليم، وهذا غير متوفر على الأقل في الوقت الراهن.

عوامل تحقيق هذا السيناريو تتمثل بالتالي: استمرار الضغط على الحكومة اليمنية من قبل المملكة العربية السعودية بضرورة تنفيذ الشق السياسي من الاتفاق وتقديم ضمانات شفوية بتطبيق الشق العسكري والأمني لاحقاً، أيضاً استمرار الخلافات السياسية بين القوى السياسية المشاركة في الحكومة الشرعية يساعد الانتقالي على ممارسة الضغط للقبول بتنفيذ الشق السياسي، لأن هذه الحكومة غير قادرة على معالجة الوضع، إضافة إلى استمرار الدعم السياسي والعسكري للمجلس الانتقالي من قبل الإمارات، كل هذه العوامل ربما تؤدي إلى تمرير هذا السيناريو، وربما يجرى تنفيذ شكلي للجوانب العسكرية، ولكن هذا بكل الأحوال سيعقد الأمور أكثر من حلها.

أمّا المعوقات التي يمكن أن تحول دون تحقيق ذلك، فتتمثل بوحدة القوى السياسية، وعدم القبول بتنفيذ الشق السياسي من الاتفاق إلا وفق الآلية التي نص عليها الاتفاق؛ بحيث يتم تطبيق جميع الجوانب الأمنية والعسكرية والسياسية في آن واحد، وهذا يصب في صالح الجميع، عدم رضوخ السلطة الشرعية للضغوط الإقليمية وإقناع المجتمع الإقليمي والدولي بأن تطبيق الشق السياسي دون الجوانب الأخرى سيؤدي إلى تفجير الوضع عسكرياً في المستقبل.





الأثار الأمنية والسياسية السلبية المترتبة على تشكيل الحكومة وفق هذا السيناريو:

**أولاً:** النتائج المترتبة على هذا السيناريو ستكون خطيرة على السلم الأهلي، والنسيج الاجتماعي، والأمن الإقليمي، وهذا بكل تأكيد يصب في صالح الحركة الحوثية وكذلك القوى الإقليمية التي لها مطامع إقتصادية وعسكرية في اليمن.

**ثانياً:** هدف المجلس الانتقالي من المشاركة في الحكومة التي تم تشكيلها بموجب الاتفاق هو الحصول على شرعية سياسية كي يوسع علاقاته مع الإقليم، ومن ثم ينفذ مشروع الانفصال في المستقبل، ولذلك كيف يمكن الشراكة مع فصيل سياسي مسلح يرفض التخلي عن السلاح ودمج عناصره في إطار جهازي الدولة العسكري والأمني، وأيضاً لديه أجندة إنفصالية واضحة؟ هذا أكبر معوق سيكون أمام الحكومة، وستكون غير قادرة على تثبيت الأمن والاستقرار في المناطق المحررة بشكل عام.

**ثالثاً:** الأطراف المشاركة في الحكومة التي تم تشكيلها وفق اتفاق الرياض ستعمل وفق الأجندات الإقليمية التي رُسمت لها، مما يعني غياب الأجندات الوطنية، وحضور الاجندات والمشاريع الإقليمية.

**رابعاً:** تشكيل هذه الحكومة على أسس مناطقية سيفتح الباب على مصراعيه في المستقبل للمشاركة في الحكومة على أسس طائفية، على سبيل المثال، لو تم التوصل إلى سلام في وقت لاحق مع الحركة الحوثية فستطالب بالمشاركة وفق مرجعيات طائفية، ومن ثم سيتم تشكيل حكومة على أسس مناطقية وطائفية، وهذا يعني غياب مفهوم الدولة الوطنية الجامعة والمشروع الوطني، وتكرار السيناريو اللبناني والعراقي، ومن ثم الانزلاق إلى مربع الاقتتال المناطقي والطائفي، أو بقاء الدولة اليمنية رهينة للمحاصصات، مما يعني الاستمرار في الفساد وحرمان الشعب من أبسط حقوقه.

**السيناريو الثالث:** أن يبقى الوضع عملياً على ما هو عليه في الوقت الراهن، وهذا لا يصب في صالح الحكومة اليمنية ولا الشعب؛ بل سيزيد من فرص بسط سيطرة الميليشيات على الأرض، والانتقال إلى مربع الفوضى وتفكيك ما تبقى من مؤسسات للدولة الوطنية، بالإضافة إلى ذلك سيزداد حضور الجماعات المسلحة التي تعمل خارج إطار مؤسسات البلاد، مما يعرض البلاد لخطر غير مسبوق، لأنه عملياً يوجد قوى محلية كثيرة وتمتلك السلاح، وهذه القوى مدعومة من الإقليم، حيث يوجد قوات حراس الجمهورية في بعض السواحل الغربية اليمنية، وهذه القوات مدعومة إمارتياً ولديها أجندة خاصة ولا تخضع لسلطات الدولة اليمنية، كما يوجد بعض الحركات المسلحة السلفية التي تدعمها الإمارات وهي موجودة في تعز وبعض المناطق الجنوبية، ويوجد أيضاً المجلس الانتقالي المسلح الذي يناهز الانفصال ولديه قوات عسكرية مدعومة بشكل واضح من الإمارات، ناهيك عن الحركة الحوثية المتمردة المدعومة إيرانيًا، التي تمسك بزمام الأمور في العاصمة صنعاء وبعض المحافظات



الشمالية الأخرى ذات الكثافة السكانية، لذلك ستتمدد هذه المجاميع المسلحة، وهذا بكل تأكيد يضر بالدولة الوطنية، ويفكك النسيج الاجتماعي، ويحول البلاد إلى مربعات أمنية وكانتونات متناحرة، وفي المقابل ستختفي هذه المجاميع المسلحة في حال تواجدت الدولة بمؤسساتها الوطنية والعسكرية، لهذا فإن اتفاقية الرياض هي الأرضية التي يمكن من خلالها تثبيت الأوضاع ولو في المناطق المحررة خاصة إذا تم تطبيق الجانب الأمني والعسكري.

من خلال سرد بعض الاتفاقيات التي تمّت بين أطراف الصراع اليمني اتضح أن الاتفاقيات السياسية القائمة على الوساطات المحلية أو الإقليمية والدولية دون أن يتبعها عدالة انتقالية ليست سوى مجرد مقدمة لحروب قادمة، والعدالة الانتقالية لا تعني الانتقام بل جبر الضرر، وتعويض الضحايا، وتقديم قادة الحرب للمحاكمة، حتى لا يتم نقض هذه الاتفاقيات ويتكرر الصراع في المستقبل، يقول نيلسون مانديلا الذي كرس حياته لتوحيد شعبه عقب نهاية حقبة الفصل العنصري (أبارتهايد) عام 1994: "التسامح الحق لا يستلزم نسيان الماضي بالكامل"، و"الظلم يسلب كلاً من الظالم والمظلوم حرّيته"، و"الشجعان لا يخشون التسامح من أجل السلام" (41)، كما أن الاتفاقيات السياسية تعني إعادة بناء الثقة على أسس واضحة، والاعتراف بالآخر، ومعالجة آثار الحرب، وإشراك كل القوى في العملية السياسية دون استثناء، وتغليب المصلحة العليا للبلاد على المصالح الفردية والحزبية، والسعي لبناء شراكة حقيقية بين كل القوى الموجودة في الساحة، وليس المرواغة وكسب الوقت من وراء الاتفاقية لترتيب الصفوف ومن ثم تفجير الصراع من جديد، وهذا ما حصل عقب كل الاتفاقيات السابقة، كما أن الاتفاقيات اليمنية كانت تتم وفق أجندات ومصالح الأطراف الموقعة عليها، وليس وفق أجندات وطنية تصب في الصالح العام، مما أدى إلى الانقضاض عليها قبل أن يجف حبر بعضها.



## خلاصات ختامية:

اتضح من خلال الدراسة أن الاتفاقات السياسية لم تكن سوى استراحة محارب لترتيب الصفوف ومن ثم العودة للعنف من جديد.

سردت الدراسة تاريخ بعض الاتفاقات السياسية التي كانت تتم بين الدولة والحركات المسلحة، أو بين الأطراف السياسية، وتوصلت إلى أن بعض تلك الاتفاقات لم تكن سوى وفق أجندات ومشاريع سياسية خاصة؛ وليست وفق رؤية وطنية تهدف لإخراج البلد إلى بر الأمان وبناء شراكة وطنية حقيقية تتسع لكل أبناء الوطن، كما أن العامل الخارجي بشكل عام كان من ضمن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل بعض تلك الاتفاقيات السياسية.

أيضاً الأطماع الإقليمية في الموقع الجيوستراتيجي لليمن جعلت هذه القوى تدعم أطراف الصراع كي تنفذ مشاريعها الاقتصادية ولو على حساب الشعب اليمني وسلامة أراضيه.

كما وجدت الدراسة أن أسباب عدم الالتزام بالاتفاقيات السياسية كان نتيجة لعدة أسباب منها:

- أغلب الصراعات التي كانت تدور في اليمن تديرها نخبة بعقيدة أيديولوجية تقليدية أو يسارية منطقية، ومن ثم لا يهتمها الصالح العام بقدر ما يهتمها تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية.
- عدم وجود القوانين الصارمة والآليات التي تنظم العملية السياسية خاصة بعد التوقيع على الاتفاقيات.
- أن الأطراف التي كانت توقع على الاتفاقيات غير مقتنعة بالتوقيع؛ بل كانت توقع من أجل كسب الوقت، وأحياناً من أجل رفع الحرج عنها.
- ارتهان بعض الأطراف التي كانت توقع على تلك الاتفاقيات للقوى الإقليمية وأحياناً الدولية، ولذلك كانت غير قادرة على اتخاذ القرارات الوطنية لتنفيذ الاتفاقيات، لأنها مرتبطة بقوى أجنبية، وهو ما نراه اليوم.
- التاريخ السياسي اليمني مليء بالصراعات السياسية، وبالتالي تحاول هذه الأطراف تطبيق التجارب السابقة بالسلاح، وتعتقد أن ذلك هو الطريقة المناسبة لتحقيق أهدافها.
- ضعف البنية الثقافية القائمة على الحوار لحل الخلافات بالطرق السلمية.
- الطبقة التقليدية والعسكرية هي من تدير الصراع والحوار في نفس الوقت، ولا وجود للقوى السياسية المستقلة الوطنية التي تستطيع التفاهم على المشتركات؛



ومن ثم الالتزام بالاتفاقيات السياسية والحوار كوسيلة لحل الخلافات، مما يجعل الأطراف الموقعة تنقض على الاتفاقيات متى ما رأت ذلك مناسباً، وما حصل بعد العام 2011 حتى اليوم دليل آخر على أن القوى التقليدية غير مستعدة للالتزام بما وقعت عليه.

- ضعف القيادة السياسية التي تدير المرحلة الانتقالية كما هو حاصل منذ العام 2011 حتى اليوم.
- تعدد أطراف الصراع المحلية، على سبيل المثال: تم الحوار بين الدولة والمجلس الانتقالي برعاية سعودية مؤخراً، وخلال الحوار ظهرت كيانات جديدة، وبعضها كان موجوداً من قبل ظهور ما يُسمى بالمجلس الانتقالي، هذا التعدد يربك المشهد سياسياً ويجعل من الصعب تطبيق الاتفاقيات، ما لم يكن هناك آلية محددة وواضحة وملزمة.
- كما أن تعارض المصالح الإقليمية والدولية ووجود المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) على الخط كوسيط لم يساعد في تنفيذ الاتفاقيات وتحقيق السلام، بل أدى إلى تدهور الأوضاع سياسياً وعسكرياً وأمنياً، واتفاقية ستوكهولم خير دليل على ذلك.

## التوصيات:

- الاستفادة من التجربة التشيلية، والرواندية، وكذلك جنوب إفريقيا، فيما يخص العدالة الانتقالية.
- تجريم الأفكار المناطقية والعنصرية في دستور الجمهورية اليمنية.
- نشر ثقافة الحوار بدلاً من ثقافة الكراهية وعدم القبول بالآخر.
- اختيار الشخصيات الوطنية القوية لقيادة المرحلة الانتقالية القادمة، لأن التجارب أثبتت أن الشخصيات الضعيفة التي كانت تقود المرحلة الانتقالية بعد كل اتفاق سياسي كانت من ضمن الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ الاتفاقيات.
- اختزال السلاح بيد الدولة وعدم السماح للجماعات المسلحة بامتلاك السلاح مهما كان الثمن.
- تقديم قادة الجماعات المسلحة للمحاكم عند استتاب الأمن والاستقرار؛ وهذا لا يعني الانتقام؛ بل تطبيق العدالة، ولتنفيذ ذلك يجب تشكيل محكمة دستورية عليا للنظر في الانتهاكات التي ارتكبت أثناء الحرب.
- التعامل مع القوى الإقليمية وفق المصالح المشتركة ووفق دستور الجمهورية اليمنية.
- تأسيس الجيش والأمن على أساس الولاء الوطني؛ بحيث يكون قادراً على التعامل مع أي تمرد مسلح في المستقبل.



## المراجع:

- 1- ماكفيت، شون. المرتزقة الجدد: الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي، ترجمة محروس، زيدان ومراجعة محمد زيدان. (مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط1، 2016)، ص 178، 179، 185.
- 2- القاضي، وقاص. "الشعوب المقهورة تسوء أخلاقها.. لكن لا تثور"، الجزيرة، نشر بتاريخ 09-05-2018، (شُهد بتاريخ 03-09-2020م)، <https://cutt.ly/ogWUQc5>
- 3- قالوا عن الوحدة اليمنية. المركز الوطني للمعلومات. (شُهد بتاريخ 28-11-2020)، <https://yemen-nic.info/contents/Politics/detail.php?ID=10635>
- 4- ملحق اتفاق القاهرة، حول توحيد شطري البلدين النص الحرفي، موسوعة المقاتل، (شُهد بتاريخ 2-11-2020م)، <https://cutt.ly/mgForuK>
- 5- التسلسل الزمني لمسيرة الوحدة اليمنية والحداث التي واكبتها (من فبراير 1968 وحتى 22 مايو 1990، موسوعة ، المقاتل، (شُهد بتاريخ 5-11-2020م)، <https://cutt.ly/mgGiCpL>
- 6 - "الطريق للوحدة اليمنية". سفارة الجمهورية اليمنية بالقاهرة والمندوبة اليمنية لدى جامعة الدول العربية. (شُهد بتاريخ 06-11-2020)، <http://www.asp.yemenembassy-cairo.com/aboutyemen4>
- 7 - " لماذا تفشل الاتفاقات السياسية في اليمن؟" الخليج أون لاين، نشر بتاريخ 24-02-2020م، ( شُهد بتاريخ 20-10-2020)، <https://cutt.ly/kgmSjdd>
- 8 - "الوحدة اليمنية والحرب الأهلية، القسم الخامس: تطورات الموقف السياسي خلال الفترة من الأول من يونيو إلى 7 يونيو 1994م." موسوعة مقاتل. (شُهد بتاريخ 16-07-2019م)، <https://cutt.ly/Lwsyfzt>
- 9- "شمال اليمن وجنوبه.. قصة الاتصال والانفصال" موسوعة الجزيرة، 14-05-2017، (شُهد بتاريخ 12-06-2019م)، <https://cutt.ly/LwsytXO>
- 10- المودع، عبد الناصر. الدور الخارجي في حرب 1994م، 02-أكتوبر-2014م، (شُهد في 10-06-2019م)، <http://almuwadea.blogspot.com/2014/10/2001-1994/> html
- 11- "صنعاء توقع في الدوحة اتفاق مصالحة مع الحوثيين" الجزيرة، نشر بتاريخ 2008/2/1، (شُهد بتاريخ 15-09-2020)، <https://cutt.ly/bfSxJtv>
- 12- Salmoni, Barak. Yemen's Forever War: The Houthi Rebellion. Wasngton

- <https://cutt.ly/FgmDV9c>, (2020-01-20 seen in), 2010, July, 20, Institute
- 13- الظاهري، محمد. ثورة 11 فبراير السلمية دراسة تقويمية، (المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، ط 1، 2020، إسطنبول)، ص 24.
- 14- "الصراع بين السلطة اليمينية والمعارضة الشرعية يتصاعد مصير الانتخابات التشريعية غامض... والجدل بشأن اتفاق فبراير متواصل". الجريدة. نشر بتاريخ 24-04-2010م، (شُوهـد بتاريخ 27-11-2020م)، <https://cutt.ly/9hgy2wV>
- 15- هنية، آدم. جذور الغضب: حاضر الرؤسالمالية في الشرق الأوسط. Safsafa Publishing House, Apr 2020, 30. <https://cutt.ly/MgmHksP>
- 16- دشيلة، عادل. "أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي". (رؤية تركية، العدد الثاني، إسطنبول 2019)، ص 131.
- 17- "المبادرة الخليجية المعدلة"، الجزيرة، نشر بتاريخ 02-12-2014م، (شُوهـد بتاريخ 15-09-2020م)، <https://cutt.ly/sf80Zo4>
- 18- أبو حاتم، عارف. "عام على سقوط البوابة الشمالية لصنعاء" الجزيرة نت، نشر بتاريخ 22-07-2015، (شُوهـد بتاريخ 15-09-2020م)، <https://cutt.ly/lgmJs2x>
- 19- الغانمي، مثنى. "التلفزيون والحرب: دراسة في اتجاهات الأخبار وتأثيراتها وانعكاساتها"، 1 يناير 2018. (Google Book) <https://cutt.ly/AgWJNqM>
- 20- المقطري، عدنان. خيارات الدولة الاتحادية في اليمن: الخلفيات والمبررات وتحديات الانتقال. (سياسات عربية، العدد 33، 2018)، ص 47.
- 21- اليمن: اتفاق بين الحوثيين وباقي الأطراف السياسية على تشكيل "حكومة كفاءات"، فرانس 24، نشر بتاريخ 21/09/2014، (شُوهـد بتاريخ 15-09-2020م)، <https://cutt.ly/Kf806dV>
- 22 - نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية لإنهاء الأزمة في اليمن. الجزيرة نت. نُشر بتاريخ 22-09-2014، (شُوهـد بتاريخ 28-11-2020م)، <https://cutt.ly/Khd6FFv>
- 23- المعرس، عبد العزيز. "الحوثيون يطلقون سراح بحاح ويضعون الرئيس هادي تحت الإقامة الجبرية". الجزائر اليوم. نُشر بتاريخ 22-يناير 2015، (شُوهـد بتاريخ 28-11-2020)، <https://cutt.ly/3hgnXPa>
- 24 - "الإعلان الدستوري" المكمل لانقلاب الحوثيين، الجزيرة، نشر بتاريخ، 06-02-2015، (شُوهـد بتاريخ 12-09-2020م)، <https://cutt.ly/if82iuz>
- 25- الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي يعلن عدن عاصمة يعلن عدن عاصمة

- مؤقتة للبلاد. العراق اليوم. نُشر بتاريخ 07 مارس-2015. (شُهد بتاريخ 27-11-2020)،  
7hdMmVG/https://cutt.ly
- 26 - "انطلاق عاصفة الحزم الخليجية لإنقاذ اليمن"، الشرق الأوسط، 26/مارس-2015م،  
(شُهد بتاريخ 20-08-2020م)، https://cutt.ly/Uf3NVmW
- 27 - al-Muslimi, Farea. Why Yemen's Political Transition Failed. Carnegie Middle East Center, published on 2015-April-16, (2020-11-28 Seen on),  
59803/https://carnegie-mec.org/diwan
- 28 - عام بعد اتفاقية ستوكهولم أين نحن الآن؟. موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، (شُهد بتاريخ 30-11-2020)،  
https://cutt.ly/ThjusTd
- 29 - العمجمي، محمد ظافر. "موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن"،  
(مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015)، ص 5.
- 30 - ولد الشيخ أحمد يكشف خفايا مشاورات الكويت المغلقة حول اليمن. روسيا اليوم، نشر بتاريخ 02-03-2018م، (شُهد بتاريخ 30-11-2020)،  
https://cutt.ly/fhj6csK
- 31 - من احتجاجات 2011 إلى سقوط عدن بيد الانفصاليين.. إلى أين يتجه اليمن؟. فرانس برس. نشر بتاريخ 31-01-2020م، (شُهد بتاريخ 21-11-2020م)،  
https://cutt.ly/Fhq6iVs
- 32 - كيف تراكمت التوترات في جنوب اليمن منذ العام 2017؟. مونت كارلو. نشر بتاريخ 28-08-2019م، (شُهد بتاريخ 20-11-2020م)،  
1hweV5o/https://cutt.ly
- 33 - ديولوجر، إينا. "اتفاق الرياض يحقق مكاسب سياسية في اليمن، لكن تنفيذه أقل تأكيداً"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، نشر بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، (شُهد بتاريخ 12-01-2020م)،  
https://cutt.ly/RgiCy7q
- 34 - إعلان "الإدارة الذاتية": القضم المتدرج للسلطة في جنوب اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ 07-مايو 2020، (شُهد بتاريخ 24-01-2020م)،  
https://cutt.ly/2gQpdZc
- 35 - مجلس الأمن يرفض إعلان «الانتقالي» اليمني لإدارة ذاتية للجنوب. الشرق الأوسط. نشر بتاريخ 29-إبريل-2020، (شُهد بتاريخ 28-11-2020م)،  
https://cutt.ly/uhgELpx
- 36 - الجامعة العربية ترفض إعلان "الانتقالي" حكماً ذاتياً جنوبي اليمن. وكالة الأناضول. نُشر بتاريخ 27-04-2020م، (شُهد بتاريخ 25-11-2020)،  
2hgE8f9/https://cutt.ly

37 - استمرارا للانفلات الأمني.. نهب حاويات بمبلغ 80 مليار ريال في عدن". أفق نيوز، نشر بتاريخ 13 يونيو، 2020، (شُهد بتاريخ 20-09-2020)، <https://cutt.ly/NgQp7Pw>

38- "محافظ سقطرى: السعودية سهلت سيطرة "الانتقالي" على الجزيرة"، وكالة الأناضول، نشر بتاريخ 23 يونيو 2020، (شُهد بتاريخ 23-01-2020م)، <https://cutt.ly/ugWwWnq>

39 - سليمان، أسعد. الساحل الغربي خارج سيطرة اليمنيين: معقل لمخابرات إقليمية ودولية، العربي الجديد، نشر بتاريخ 26 أكتوبر 2020، (شُهد بتاريخ 27 أكتوبر 2020)، <https://cutt.ly/AgQ6aMB>

40 - عاطف، أحمد. كيف تعمل السعودية على إنقاذ "اتفاق الرياض" بشأن اليمن؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نُشر بتاريخ 05 أغسطس، 2020، (شُهد بتاريخ 25-01-2020م)، <https://cutt.ly/cgQillQ>

41 - محمد، يوسف. "العدالة تسبق المصالحة.. جنوب أفريقيا نموذجًا (إطار) بعد 20 عامًا على تجربة جنوب أفريقيا للمصالحة" الأناضول، نُشر بتاريخ 02-12-2016، (شُهد بتاريخ 30-09-2020م)، [7f8hyUA/https://cutt.ly/7f8hyUA](https://cutt.ly/7f8hyUA)





**المؤسسة العربية**  
للدراسات الاستراتيجية  
**ARAP STRATEJİK**  
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

www.asamcenter.com  
info@asamcenter.com  
asamerkezi@gmail.com

   @asamerkezi

Şirinevler Mahallesi, Mithatpaşa Cd, Hakan İş Merkezi  
No:2 K:2 D:12, 34188 Bahçelievler/İstanbul - Türkiye